Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (2) August(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

المسائل الصّوتية والصّرفية عند أبي نصر الواسطيّ (ت ٤٦٩هـ)

أ.م.د. حيدر كرم الله قاسم

كلية الإمام الكاظم (ع) واسط

Phonological and Morphological Issues in the Works of Abū Naṣr al-Wāsiṭī (d. 469 AH)

Asst. Prof. Dr. Haider Karamallah Qasim / Al-Imam Al-Kadhim College – Wasit
haider.karam@iku.edu.iq

الخلاصة

يُعد أبو نصر القاسم بن محمّد بن مباشر الملقّب بـ(الواسطيّ) (ت٤٦٩هـ) أحد الشخصيات العلمية البارزة التي أسهمت في حركة التأليف اللغويّ في القرن الخامس الهجريّ ، أسهم نتاجه المتميز في إثراء الدرس اللغوي لا سيّما في جانبيه الصّوتي والصّرفي ، إذ تُعنى هذه الدراسة بـ" المسائل الصّوتية والصّرفية عند أبي نصر الواسطيّ"، سعيًا إلى تتبع آرائه ، والكشف عن منهجه في معالجة الظواهر اللغوية، وإبراز إسهاماته في هذين الجانبين المهمين من علوم العربية ، مقارنةً مع آراء العلماء الآخرين ، فالجانب الصوتي يعكس اهتمامه الواضح بالمسائل الصرفية لاسيّما موضوعات ؛ الإمالة والمدّ والقصر وغيرها ، أما الجانب الصرفي فيظهر في قراءاته الدقيقة وآراءه في موضوعات صرفية لاسيّما ما يتعلّق بالأسماء ؛ كالجموع والتصغير والنسب وغيرها . يمثل هذا البحث محاولة لإعادة قراءة التراث اللغوي لأبي نصر الواسطيّ، واستجلاء أثره في مسار البحث الصّوتي والصّرفي، ومقارنة آرائه بما ورد عند غيره من أئمة العربية، لتتضح مكانته في هذا الميدان الحيوي من ميادين الدراسات اللغوية .

Abstract

Abū Naṣr al-Qāsim b. Muḥammad al-Wāsiṭī (d. 469 AH) occupies a noteworthy position in the linguistic scholarship of the fifth century AH. While not as widely cited as the major authorities of Arabic grammar, his works nonetheless reveal a distinctive engagement with phonological and morphological questions, warranting critical reassessment.This study examines al-Wāsiṭī's approach to issues such as *imāla* (vowel tilting), lengthening and shortening, assimilation, and articulation, as well as his observations on pluralization, diminutives, and *nisba* derivation. Although his analyses display a high degree of precision and sensitivity to linguistic variation, they also raise questions about methodological consistency and theoretical coherence when compared with the frameworks of leading grammarians like Sibawayh and Ibn Jinnī.By situating his views within broader scholarly debates, the paper highlights both the originality and the limitations of al-Wāsiṭī's contribution. His legacy lies less in offering a systematic linguistic theory and more in providing insightful, sometimes divergent, readings that enrich our understanding of the development of phonological and morphological thought in Arabic.

المقدمة

تمثّل دراسة التراث اللغوي العربيّ مدخلًا مهمًّا لفهم تطور الفكر اللغوي عبر العصور، ولا سيما في المراحل التي ازدهرت فيها العلوم، وانبرى العلماء لتدوين المعارف وتأصيل القواعد ، أحد الشخصيات العلمية البارزة التي أسهمت في حركة التأليف اللغوي في القرن الخامس الهجريّ هو أبو نصر الواسطيّ (٤٢٩ هـ) لا سيما في مجال الدراسات الصوتية والصرفية ، فقد قدّم آراءً وملاحظات لغوية ذات طابع تحليلي وتأصيلي،

اتسمت بالعمق والدقة. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المسائل الصّوتية والصّرفية التي تناولها أبو نصر الواسطيّ، من خلال تتبّع آرائه ومقارنتها بآراء أقرانه من علماء اللغة، سعيًا إلى إبراز أثره في هذا الميدان، وكشف مدى تميّز منهجه اللغوي، ومقدار ما أضافه إلى الدرس الصرفي والصوتي في التراث العربي.وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسَّم على عدة محاور، تشمل التعريف بأبي نصر الواسطيّ، وموقعه العلمي، ثم عرض المسائل الصوتية التي تناولها، متبوعة بتحليل للمسائل الصرفية، بالإضافة إلى مناقشة منهجه وأسلوبه في المعالجة، وبيان مدى تفرّده أو اتّباعه لغيره, وقدّ وسلكت في دراستيّ المنهج الوصفيّ ـ التّحليليّ.

أبو نصر الواسطيّ, القاسم بن محمّد بن مباشر (ت٤٦٩هـ).

القاسم بن محمّد بن مباشر الواسطيّ أبو نصر النحوي الضرير ، تكاد تجمع المصادر على لقبه بالواسطيّ الضرير، وبالنسبة لولادته ذكر صاحب كتاب معجم المؤلفين وبعض المؤرخين أنه كان حيا قبل سنة (٤٦٩هـ)(ينظر: كحالة: ١٢٣/٧), ينسب أبو نصر إلى واسط بالعراق، وانتقل إلى بغداد وبقي فيها مُدة من الزمن وأخذ عن أصحاب أبي علي الفارسي وتنقل في البلاد ثم استوطن مصر وقرأ عليه أهلها(ينظر: جلال الدين: ٥٦١/٥), أما وفاته فمن خلال اطلاعي على كتب التاريخ وكتب التراجم التي ترجمت له وبعض التراجم الأخرى, لم أجد تحديدا لتاريخ وفاته، وقد قيل إنه توفي في مصر(ينظر: كحالة:١٢٣/٧) وذكرت المصادر أن له عددا قليلا جداً من المؤلفات, وهي(ينظر: ياقوت الحموي:٢٢٣/٢):

١- شرح اللمع في النحو.

٢- كتاباً في النحو رتبه على أبواب الجمل وشرح من كل باب مسألة.

٣-شرح الحماسة , انفرد به صاحب كتاب كشف الظنون ولم أجده في المصادر الأخرى (ينظر: العسقلاني: ٦٩٢/١). غير أنّ السيوطي(ت٩١١هـ) استدلّ عليه في كتابه (البغية) ، وصنف كتابا في النحو، وشرح اللمع، وجمل الزجاجي(ينظر: جلال الدين:٢٦٢/٢)، ولم يصل إلينا من هذه المؤلفات إلا كتاب "شرح اللمع في النحو"

المسائل الصوتية والصرفية :

إنّ اللغة نظام متكامل تُشكِّل الأصوات والصيغ أحد أبرز مكوّناته، فلا يُتصوَّر فهم دقيق لبنية الكلمة أو دلالتها دون الإلمام بعلمَي الصّوت والصّرف. فعلم الأصوات يُعنى بدراسة الجانب المسموع من اللغة، أي وصف مخارجها أو كيفية حدوثها ويكشف عن النظام الصوتي الذي تنتظم فيه الحروف وتؤثر به في المعاني(ينظر: علم الأصوات العربي:١٠٨٠)، بينما يتناول علم الصرف التغيّرات التي تطرأ على بنية الكلمة لتأدية معانٍ جديدة كالتصغير والجمع والمصدر والمبالغة وغيرها(ينظر: شذا العرف في فن الصرف:٥/١).ومما ذكر آنفا نلاحظ أن هذين العِلمين جوهر التكوين الداخلي للكلمة العربية، وأساس فهم كثير من الظواهر النحوية والدلالية. في علم الصوت تتضح الظواهر مثل الإدغام والإعلال والقلب، وفي علم الصرف يمكن إدراك العلاقات بين الكلمات المختلفة من أصل واحد، وضبط أبنيتها ومشتقاتها. لذلك، فإن العناية بهذين العِلمين ليست ترفًا علميًّا، بل ضرورة لفهم اللغة فهمًا صحيحًا، ولتقدير تراثها الغني، والقدرة على توظيفها بدقة في مجالات التعبير والتعليم والبحث العلمي.

أ-المسائل الصوتية:

أوّلا: الإمـــــالة

الإمالة لغة: الانحراف والعدول إلى الشيء أو الإقبال عليه، ومال الشيء يميل ميلًا ومَمالًا وتميالًا، وأمالَ الشيء فمالَ، ومالت الشمس ميولًا : ضيَّفت للغروب أو زالت عن كبد السماء (ابن منظور:٦٣٦/١١-٦٣٨).

أما اصطلاحا: عرَّفها المبرد (ت ٢٨٥ هـ) بقوله: "أن تُقرِّب الحرف مما يُشاكله من كسرة أو ياء"(المبرد: ٤٦/٣).وعرَّفها ابن جني(ت ٣٩٢ هـ) بقوله: "هي تقريب الصّوت من الصّوت" (ابن جني:٢٣/٣.) وعرَّفها الزمخشري (ت ٥٨٣ هـ) بقوله: "هي أن تنحوَ بالألف نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء ليتجانس الصّوت"(الزمخشري:٤٧١). وقال أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) أن الإمالة تعني تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء(ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢٨٠), وقد وافقه ابن السراج(ت٣١٦هـ) في هذا الرأي(ينظر: ابن السّراج:١٦٠/٣-١٦٣). أما سيبويه(ت١٨٠هـ)، فيرى أن الألف تُمال إذا جاء بعدها حرف مكسور، نحو: (عابد، عالم), كما يمكن أن تُمال إذا كان بين الألف وأوّل حرف من الكلمة حرف متحرك، وكان الحرف الأوّل مكسورًا، كما في: (عِمَاد), وتحدث الإمالة أيضًا إذا كان بين الألف والحرف الأوّل حرفان، بشرط أن يكون الأوّل ساكنًا، لأن السكون لا يُعد حاجزًا قويًا، نحو: (صويق) , والصيق هو الغبار الكثيف الملتف, أما في الأفعال، فإن الإمالة لا تحدث إلا في حالات شاذة، مثل الحجاج إذا كان اسمًا لرجل، حيث كثر استعماله بالإمالة، فجرى على الأكثر شيوعًا في كلام العرب(ينظر: سيبويه:

١١٧/٤). ويرى أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) أن الإمالة في الأفعال شائعة بسبب طبيعتها المتصرفة، إذ إن الإمالة تُعدّ نوعًا من التصرف اللغوي(ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢٨١). فأما الحروف التي تمنع الإمالة, فقد اتفق أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) لما ذهب إليه سيبويه(ت١٨٠هـ) في أن هناك سبعة حروف تمنع الإمالة إذا جاءت قبل الألف مباشرة، وهي: (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، الغين، القاف، والخاء)(ينظر :سيبويه:١١٩/٤,أبو نصر الواسطيّ:٢٨١), ويرى أبو عز القلانسي الواسطيّ(ت ٥٥٥هـ) أن الامالة تقع في الأسماء والأفعال وفي حرف واحد(القلانسيّ :١١١), فالأسماء على ضربين: ثلاثية وما زاد عليها, وتكون الثلاثية على ضربين هما: ضرب تكون فيه الألف منقلبة عن الواو فإن حمزة والكسائي(ت ١٨٩هـ) وخلف يميلون ما كان مضموم الأوّل أو مكسوراً نحو (الضحى, العلى, الربا), وضرب تكون فيه الألف منقلبة عن الياء, فإن حمزة والكسائي(ت ١٨٩هـ) وخلفا يميلون جميع ما اتى من ذلك نحو(الهوى, العمى, الزنا) إلا (الهدى) امالها الكسائي(ت ١٨٩هـ) فقط, وإن اضيفت إلى مكني غير الياء, فإن حمزة والكسائي(ت ١٨٩هـ) وخلفا يميلون ذلك(المصدر نفسه :١١٢-١١٣)أما في الأفعال فهي على ضربين: ثلاثية وما زاد عليها, والثلاثية على ضربين: ضرب تكون فيه الألف منقلبة عن الواو, فإن الكسائي(ت ١٨٩هـ) تفرد بإمالة أربعة أفعال وهي (دحاها, طحاها, تلاها, سجى), وضرب تكون فيه الألف منقلبة عن الياء فإن حمزة والكسائي(ت ١٨٩هـ) وخلف يميلون جميع ما أتى من ذلك سواء اتصل به شيء أو لم يتصل كقوله:(هدى, وقضى, وسعى)(المصدر نفسه :١١١.).

أسباب الإمالـــــة :

اتفق أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) وابن السراج(ت٣١٦هـ) على أن هناك ستة أسباب للإمالة، وهي(ينظر: ابن السّراج:١٦٠/٣-١٦٣, وأبو نصر الواسطيّ:٢٨٠):

١- وجود ياء قبل الحرف أو بعده، نحو: (شيبان، قيس، عيلان، كيال، بياع), وأهل الحجاز لا يميلون هذه الكلمات، بل ينطقونها مفخمة.

٢- وجود كسرة قبل الألف أو بعدها، فإذا كان الحرف الأوّل مكسورًا وبينهما حرف متحرك، تميل الألف، نحو: (سريال).

٣- أن يكون الحرف منقلبًا عن ياء، نحو: (ناب، مال، باع), وتزداد الإمالة إذا كان الاسم مكونًا من أكثر من أربعة أحرف أو كان أصله من بنات الواو.

٤- أن يشبه الكلمة المنقلبة عن الياء، فالكلمات المشتقة من الواو والياء إذا كانت عينها مفتوحة، تُمال ألفها, أما الأسماء من أصل يائي فتمال ألفها لأنها في موضع ياء, بينما الكلمات ذات الأصل الواوي قد لا تُمال إذا كانت على وزن ثلاثة أحرف، نحو:(قفا).

٥- أن يكون الحرف الذي قبل الألف مكسورًا عند التصريف، كما في الفعل طاب، وهي لغة أهل الحجاز.

٦-الإمالة في النصب، حيث تُمال الألف الأوّلى في بعض الكلمات عند النطق بها، نحو: (رأيت عمادًا)(ينظر: المصدر نفسه).

وقد وردت آراء أخرى حول الإمالة, يرى الحيدرة بأن الإمالة تعني تحويل الحرف عن شكله الأصلي إلى شكل آخر، وهي تختص بالألف التي تُمال نحو الياء، والفتحة التي تُمال نحو الكسرة، نحو: (عالم وسالم), وأما ما يجوز أن يُمال من الكلام كله فكل كلمة فيها ألف ساكن ليس فيها حرف من حروف الاستعلاء قبل الألف إذا لزمت إحدى ثلاث شروط(ينظر: ينظر: الحيدرة:٦٢٥):

أوّلا: أن تكون الألف متطرفة في الأفعال أو الأسماء التي تتكون من ثلاثة إلى ستة أحرف، وتُكتب بالياء، فتُمال، كما في الفعل (رمى).

ثانيا: أن تأتي الألف في الاسم في الموقع الثاني أو الثالث بعد كسرة، سواء كانت الكسرة ناتجة عن البناء أو الإعراب، حيث تُمال الألف في هذه الحالة، كما هو الحال في الكلمات الرباعية نحو: (عالم وكافر).

ثالثا: أن تكون الألف منقلبة عن ياء في الاشتقاق، كما في الأفعال نحو: (باع وسار).

أما ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ)، فيرى أن الإمالة تعني الميل عن الاستواء، حيث يتم تقريب مخرج الألف نحو الياء، لتصبح في موضع وسط بين الألف المفخمة والياء(ينظر: ابن يعيش:٥٩/٩).

ثانيا: المدّ والقصـر

المدّ لغة: "هو مدّ الميم والدال أصل واحد يدل على جَرّ شيء في طول، واتصال شيء بشيء في استطالة، تقول: مددت الشيء أمده مدّا، ومَدَّ النهرُ ، ومَدَّهُ نهرٌ آخر، أي: زاد فيه وواصله فأطال مدته، وأمْدَدْتُ الجيش بمدد... ", وقيل هو الزيادة والتطويل وهو الجذب والمطل(ابن فارس:٢٦٩/٥, محمد غروي:٣٢٨) كقوله تعالى :{ يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ} أي يزيدكم وقال سبحانه " {وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ} أي يزيدكم وتقول العرب مددت مداً أي زدت زيادة."(محيي الدين:٢/١).

أما اصطلاحا: هو إطالة زمن الصّوت بحرف المدّ واللين زيادة عن مقدار المدّ الطبيعي عند وجوب سبب "(سعاد عبد الحميد:٢٠٧)، والمدّ "ليس بحرف ولا حركة؛ معناه: أنه لا يؤدي إلى تغيير المعاني "(ابن قدوري:٢/٢٣٠)، وفي "تخريج أحاديث السلسلة الصحيحة للألباني عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقرئ رجلا فقراً لرجل : إنما الصدقات للفقراء والمسكين مرسلة أي مقصورة، فقال ابن مسعود : ما هكذا أقرأنيها رسول الله عليه أفضل الصّلاة والسّلام فقال : كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال : أقرأنيها (إنما الصدقات للفقراء والمسكين فمدها (سعاد عبد الحميد:٢٠٨) ، و أنه سئل أنس (رضي الله عنه) عن قراءة النبي عليه الصّلاة والسّلام فقال: كان يمدّ صوته مدّا (أبو يحيى الأنصاري:٥٤) وقد اجتمعت حروف المدّ الثلاثة في كلمة "نُوحِيهَا" وكذلك جمعها البعض في كلمة "واي" وهذه الحروف هي حروف العلة وذلك بشرط أن يقع قبل حرف المدّ همز أو يقع بعده همز أو سكون(محيي الدين:١/٢).

القصر لغة: "الحبس والمنع كقوله تعالى : { حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ في الخيام } (الرحمن:٧١)، أي: محبوسات فيها (عطية قابل نصر: ٣/٩١).

أما اصطلاحا : يقول ابن الجزري ترك تلك الزيادة، وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله. "(ابن الجزري:٢/٣١٣)وقد وضع أبو الحسن علي الواسطيّ (ت ٧٤٣هـ) شرطا في حكم المدّ فقال: إذا طُرّف الهاوي وهو الألف أي: وقع آخر كلمة طرفاً, وجاء بعده همزة مقطوعة لا همز وصل تحذف في الوصل وكانت أوّل كلمة تالية للألف الطرف, أو واو ساكن بعد ضمةٍ طرفاً أيضا, أو ياء ساكنة بعد كسرة طرفاً أيضا, وبعدهما همزة قطع في أوّل الكلمة تاليةٍ لهما أيضا(محمد غروي:٣٢٨), ومثل الألف قبل الهمزة المضمومة كقوله: {مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ} (الأنعام: ١٠٦)، وقبل الهمزة المكسورة كقوله: {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ} [القصص: ٧٦] ، وقبل الهمزة المفتوحة كقوله: {وما أنا }[المائدة: ٢٨](المصدر نفسه : ٣٢٩) . ثم مثّل الياء الساكنة بعد الكسر مع همزة القطع بالحركات الثلاث أيضاً، كقوله:{ إني أنام }(الحجر: ١٨٩), ثم مثل الياء الساكنة بعد الكسر مع همزة القطع بالحركات الثلاث أيضاً، كقوله: {وَإِذَا دعوا إلى }(النور: ٤٨), ثم أخبر أن الأخفش(ت ٢١٥هـ) عن ابن عامر وحمزة لهما أوفى المدّ يعني أوّلى الزيادة فيكون ذلك لهما بقدر ثلاث ألفات الألف المشار إليه هو ألف كقوله: {ءَادَم} [البقرة: ٣١] المبدل ، ويكون الباقي أصحاب ابن عامر والعاصم والكسائي(ت ١٨٩هـ) وخلف يقدر ألفين وبعض ألف أي: نصفه , وكذلك في الياء بقدر ثلاث ياءات للأخفش وحمزة، وبياءين ونصف لباقي رجال حصن، والياء المشار إليها هي ياء البدل أيضاً في كقوله: {الإيمن} [التوبة: ٢٣], وكذلك في الواو بقدر ثلاث واوات الحمزة والأخفش(ت ٢١٥هـ)، و واوين ونصف لمن بقي من رجال حصن، والواو المشار إليه هو واو البدل أيضاً في كقوله: {أوحى} (الأنعام: ١٠٦)(المصدر نفسه:٣٢٩). أما الشيخ عبد الله بن الوجيه الواسطيّ(ت٧٤٠هـ) فيرى إذا وقع تغيير في الهمزة التي تلي حرف المدّ، سواء في كلمة واحدة أو كلمتين، وكان التغيير عن طريق الحذف أو التسهيل أو الإبدال، فإن لمن يمدّ في هذه المواضع رأيين(ينظر: ابن الوجيه الواسطي:٨٠):

١. القصر: أي عدم المدّ، وذلك لأن التغيير أضعف أثر الهمزة، فاعتُبر عارضاً أزال سبب المدّ.

٢. المدّ: وهو الرأي الأشهر، لأن التغيير مؤقت ولا يُعتد به، فالأصل بقاء الهمزة وبالتالي يمدّ الحرف. ومن أمثلة هذه المواضع قوله تعالى: {هؤلاء إن كنتم}[البقرة: ٣١], وكذلك في كلمات مثل: (جاء، وشاء وآباؤكم)، عند الوقف على همزتها, أما إذا وقع حرف المدّ بعد همزة محققة أو مخففة (بتسهيل أو إبدال أو نقل غير لازم) في كلمة واحدة، فقد اتفق جمهور القراء على القصر، باستثناء الأزرق عن ورش، حيث نُقل عنه الخلاف, وقد رجح الأكثرون القصر، ومنهم طاهر بن غلبون الذي أنكر غيره، بينما ابن شريح، وأبو طاهر، وإسماعيل نقلوا له وجه المدّ، ومكي ذكر الوجهين ثم قال: "وبالمدّ قرأت له"، أي أنه رجّح المدّ, كقوله : {الذين آمنوا} [البقرة: ٩]، ولا يُختلف عن الأزرق في قصر الياء من (إسرائيل)، وكذلك في الكلمات التي يسبق همزتها حرف ساكن صحيح متصل بها، مثل: (القرآن), وكذلك في الكلمات التي تبدأ بهمزة وصل عند البدء بها كقوله :{إن إذن لي} [التوبة: ٤٩].(ينظر: المصدر نفسه :٨٠)وقد استثنى بعضهم، ومنهم مكي، ثلاث كلمات قصر فيها أصحاب ورش جميعًا، وهي(ينظر: ابن الوجيه الواسطي:٨١):

١. أفعال المؤاخذة كقوله: {ولا تؤاخذنا} [البقرة: ٢٨٦].

٢. كلمة "الآن" في موضعيها بسورة يونس في قوله:{ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ} (٥١), وقوله:{آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ}(٩١).

٣. "عاداً الأوّلى" في سورة النجم في قوله: {وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الأولى }[٥٠].

واتفق القراء، على عدم المدّ في الألف المبدلة من التنوين عند الوقف، مثل:(دعاء، نداء، افتراء) وما شابهها(ينظر: المصدر نفسه:٨١).

نلاحظ أنه بالرغم من اهتمام أبو العز الواسطيّ بالدراسات الصّوتية إلا أنه لم يشير إلى الإدغام كما أنه لم يتناول مصطلح النبر والتنغيم في مؤلفاته, وخاصة بالاسم الذي نستعمله اليوم كما هو الحال في الدراسات الصّوتية الحديثة.

ب-المسائل الصرفية: تعددت المسائل الصرفية عند أبي نصر الواسطي لاسيّما في المسائل المتعلقة بالاسماء ، ومنها:

أوّلا: جمع التكسير

عرّفه العكبري(ت٦١٦هـ) فقال :هو كل اسم جمع تغير لفظ واحده وسمى تكسيرا لتغير هيأة الكلمة كتغيير هيئة الإناء بالتكسير، وقد يكون التغيير تارة باختلاف الحركة وزيادة حرف نحو: (أفلس ورجال)، أو بتغيير الحركة فقط نحو: (جوالق) أو بالنقصان نحو : (حمار وحمر) أو على لفظ واحد وهو في التقدير مختلف نحو : (فلك) (ينظر: محمد علي السّراج:١٧٨/٢) وقال أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ): سمى جمع التكسير تكسيراً, وذلك لما يلحقه من التغيير، ويتضمن هذا التغيير ثلاثة أقسام, وهي : أن يكون الواحد كالجمع في الحروف لا في الحركات نحو :(أسُد وأسْد), أو يكون الواحد أكثر من الجمع نحو: (إزار وأُزر), أو أقل من الجمع نحو :(درهم ودراهم)(ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢١٧), بينما قال ابن السراج(ت٣١٦هـ): سمى تكسيراً لأن بناء الواحد فيه قد تغير عما كان عليه وكأنه قد كسر كل شيء، فتغيير عما كان عليه, و يلحق التكسير الأسماء الثلاثية والرباعية(ينظر: ابن السّراج :٤٢٩/٢).و ينقسم جمع التكسير إلى قسمين وهما: جمع قلة وجمع كثرة.

١- جموع القلّـــــة:

ذهب أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) إلى أن جمع التكسير يكون أما جمع قلة أو كثرة, وعدّ لجمع القلة أربعة أوزان وما عدا هذا فهو مثال للكثير(ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢١٧)، واتفق السيوطي(ت٩١١هـ) مع الواسطيّ في أوزان جموع القلة (ينظر: السيوطيّ:٣٠٨/٣)، وهذه الأوزان هي:

١- ما جاء على وزن أفعل نحو: (أفلس).
٢- ما جاء على وزن أفعال نحو: (أجمال).
٣- ما جاء على وزن أفعله نحو: (أبحر) .
٤- ما جاء على وزن فعلة نحو: (صبية).

وذهب ابن هشام(ت٧٦١هـ) إلى أنه قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة نحو: (أرجل وأعناق)، وقد يعكس نحو: (رجال وقلوب) وهي أربعة كما ذكرها الواسطيّ (ابن هشام:٣٠٧/٤). و قال ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ): أن جمع القلة لا يكون إلا جمعا للأسماء لما كان من الثلاثة إلى العشرة ,فهو من أبنية القلة فإن أطلق بإزاء الكثير فتجوز (ابن يعيش:٣/٥). ويرى سيبويه(ت١٨٠هـ) في تكسير الواحد من الجمع في الأسماء ما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فُعْلا) فإنك إذا ثلثته فإن تكسير (أفعل) كقولك: (كلب وأكلب), فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على (فِعال) ، كقولك: (كِلاب) و(فُعُول) كقولك: (نسور), وربما كانت فيه اللغتان(سيبويه:٥٦٧/٣).

٢- جموع الكثـــــرة: وهو ما يدل على عدد يزيد على عشرة، وقيل: هو ما يدل على عدد من ثلاثة إلى ما لا نهاية، وقيل من عشرة إلى ما لا نهاية ويسمى أيضا: العدد الكثير (ينظر: بابستي:٢٩٠-٢٩٣), وقد اختلف النحاة في هذه الأوزان بدءاً بإمام النحويين سيبويه(ت١٨٠هـ) وصولا إلى علماء اللغة وعلى رأسهم أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) الذي لم يفصل الشرح في أوزان جموع الكثرة كلها إلا أنه اعتمد على الوزن والمثال فقط.

أوزان جموع الكثرة: لهذا النوع من الجموع أوزان عدة, وهي:

١-**فُعْلان:** قال ابن السراج(ت٣١٦هـ) أن لـ(فِعْلان) أربعة أوزان, حيث جاء هذا الوزن في الكثير جمعاً لـ(فَعَل) نحو : (حَمَل حُمْلان), وجاء على(فَعْل) نحو: (ثَعْب ثُعْبان), ويأتي في المضعف أيضا نحو: (زِقّ زُقّان) (ابن السّراج:٤٣٦/٣), من أوزانه (فَعَل) حيث يأتي في الأسماء، ثانيه ألف، وأصلها واو نحو: (تاج وتِيْجَان)، و شذ عنه (صِنْوان، وغِزْلان ونِسْوان) (أحمد قبش:٢٧٤), واقرّ أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) :أن (فَعِيل)يأتي في اسم نحو : (رَغِيف رُغفان)(أبو نصر الواسطيّ:٢٢٠).

٢-**فِعال** نجد هذا الوزن عند سيبويه(ت١٨٠هـ) يدل على من يزاوّل الفعل بكثرة أو مهنة أو حرفة, كما يعد من أوزان أسماء الفعلاء, فكان سيبويه(ت١٨٠هـ) دقيقا في ملاحظاته على هذا الوزن حيث يرى أن (فِعال) بكسر الفاء قليلة نسبيا وتأتي أحيان بمعانٍ مهنية أو صفات نحو: (قِتال), أي كثير القتل إذ تتأوّل سيبويه(ت١٨٠هـ) هذه الأوزان من حيث القياس والاستعمال في اللغة الفصيحة(ينظر سيبويه:٥٧٠/٣),و ذهب أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) إلى أن (فِعال) من جموع الكثرة نحو: (كَعب كِعاب) (أبو نصر الواسطيّ:٢٢٠).

٣-**فُعَل** يرى أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) أن (فُعَل) نحو : (نُغَر)، وقد كُسّر على فِعلان (أبو نصر الواسطيّ:٢١٩), وذهب العكبري(ت٦١٦هـ) إلى أن جمع (فُعَل) نحو : (ضُرب) وعلى (فِعلان) بالكسر لأمرين هما:

أحدها: اختص هذا البناء بضرب المسميات وهو الحيوان ويكاد لا يوجد في غيره مما جعلهم قد خصوه في الجمع ببناء لا يكون لغيره من الثلاثي.

ثانيها :قد يكون (فُعَل) مقصوراً من (فَعَال وفُعَال) يجمع على (فِعْلان)، نحو: (غراب وغِرْبان), وشذ جمع (رُبع) على (أرباع) حملاً على غيره من الثلاثي (محمد علي السّراج:١٨٢/٢).

٤-**فِعَل** قال أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ): أن (فِعَل) في جمع القلة يكون على (أفعال) نحو: (جِذَع أجذاع), أما في جمع الكثرة على (فِعال و فُعول) (محمد علي السّراج:١٨٢/٢), في حين قال سيبويه(ت١٨٠هـ): أن (فِعَل) بمنزلة الفعل وهو أقل، كقولك: (قمع و أقماع) (سيبويه:٥٧٣/٣), واقرّ ابن مالك(ت٦٧٢هـ): أن(فِعَل)من أوزان الكثرة القياسية، فهو جمع قياسي ولكن بشرط أن يكون جمعا لـ(فِعلة) نحو:(كِسرة)، ويحفظ (فِعَل) في(فِعَلة) نحو: (قام وقم) وفي (فَعْل) نحو: (قَشْع قِشع)، و (فَعْلة) نحو:(قِصْعة وقصع) وفي فعله نحو:(صِمّة صمم)، والصِمّة هو الرجل الشجاع, ويحفظ (فِعَل) في (فعيلة) نحو: (بنبقة بنق)، والبنيقة: الشطر المطرد في الشجرة (ينظر: جمال الدين الجياني:١٨٤٠/٤).

٥-**فَعْل** وذهب سيبويه(ت١٨٠هـ) إلى أن (فُعْل) يكسر من أبنية أدنى العدد على (أفعال)، وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على (فُعُول وفِعال) نحو : (جُنْد، وأجناد، وجُنُود)، وأما فِعْله إذا كسرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء عليه وحركت العين بكسرة كقولك: (قربان) (سيبويه:٥٨/٣) . وقال أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) أن هذه الأوزان أيضاً من جموع الكثرة (فُعْل) نحو :(بَرْد بُرُود) (أبو نصر الواسطيّ:٢٢٠). في حين اقرّ ابن الناظم أن (فِعْلة) أحد أوزان جموع القلة إلا أنه لم يطرد في شيء من الأبنية القياسية، وإنما محفوظ نحو : (ولد ولدة)، أما (فُعْل) فهو مطرد نحو: (أحمر، وحمر، وحمراء)(ابن عقيل:٧٧٠) .

٦- **فُعّل وفُعّال** قال سيبويه(ت١٨٠هـ): إذا كانت الصفة على أربعة أحرف فإن تكسيره على (فُعّل وفُعّال)، إما إن كان فاعلاً فإنك تكسره على (فُعّل) نحو: (قُوّم وشُهّد), و يكسرونه على (فُعّال) نحو: (شُهّاد) (سيبويه:٦٣١/٣). وذهب الزجاجي(ت٣٣٧هـ) إلى أن ما كان نعتاً للمذكر فتكسيره يكون على وزني (فُعّل وفُعّال) نحو :(ضارب وضُرّب وضُرّاب)، وهناك فرقا في ما كان لمؤنث جمعه على (فواعل) بين المؤنث والمذكر نحو: (ضاربة وضوارب) (الزجاجي:٣٧٦)، وذهب أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) إلى أن هذه الأوزان من جموع الكثرة القياسية نحو: (شُهّاد) في جمع شاهد, كما ذكر سيبويه(ت١٨٠هـ), وكذلك ذكر الواسطيّ الوزنين (فَعَلة وفُعَلة) فقال: هما من جموع الكثرة نحو: (كفرة وعُراة) (أبو نصر الواسطيّ:٢٢١)، في حين ذهب الصبان(١٢٠٦هـ) إلى أن : (فُعَلة) من أوزان جموع الكثرة وهو متطرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام نحو : (رام رُماة) وكذلك جمع الكثر (فَعَلة) بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح نحو: (حذر وحائض)، ولا يجمع شيء منها على (فَعَلة)،نحو: (وخبيث، وخبثة، وناعق ونعقة), يقصد بالنعقة الغربان (ابن الصبان:١٨٦/٤) ومن خلال اطلاعي على المصادر والمراجع وجدت أن أبا نصر الواسطيّ لم يتطرق إلى الأوزان التالية: (فعائل, فُعول, فِعَله, فَعِيل, فِعْلى, فَعْلى, فُعُل, فُعْل, فُعْلاء).

ثانيا- التصغيـــــر يرى أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) أن التصغير ينقسم على ثلاثة أنواع: تصغير يدل على التقليل نحو:(دريهمات)، وتصغير الشيء الكبير نحو: (جُبَيْل)، وتصغير يستعمل للتقريب بين شيئين نحو: (السماء فويقنا) (ينظر: أبو نصر الواسطيّ: ٢٥١/٢). أما سيبويه(ت١٨٠هـ)، فيرى أنه يعتمد على ثلاثة أوزان هي: (فعيل، فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيْل) (ينظر: سيبويه:١٥٨/٢)،ويُضيف ابن هشام(ت٧٦١هـ) إلى ما ذكره سيبويه(ت١٨٠هـ) بأن التصغير يحتاج إلى ثلاث عمليات صوتية: ضم الحرف الأوّل، فتح الحرف الثاني، وإضافة ياء ساكنة ثالثة(ينظر: ابن هشام:٣١٧/٤)كما يؤكد أنه ظاهرة لغوية ضرورية لأغراض متنوعة تحتاجها اللغات(ينظر: ابن هشام:٣١٧/٤).وفيما يخص تصغير الكلمات ذات الأربعة أحرف يوضح سيبويه(ت١٨٠هـ) أنها تُصغر على وزن فُعَيْعل، أما الكلمات ذات الخمسة أحرف، فإن كان الحرف الرابع فيها واوًا أو ألفًا أو ياءً، فإنها تُصغر على وزن وفُعَيْعِيْل ، نحو: (مصباح) التي تصبح (مُصيبيح), وهذا ما اتفق معه فيه أبو نصر الواسطيّ(ينظر: سيبويه:١٥٨/٣, وأبو نصر الواسطيّ:٢٥١) ، أما في تصغير الكلمات الخماسية، يرى العكبري(ت٦١٦هـ) أنه إذا كان جميع أحرف الكلمة أصلية نحو: (سفرجل)، ويتم حذف الحرف الخامس لتخفيف الوزن، لأن إضافة ياء التصغير ستزيد من ثقله(ينظر: محمد علي السّراج:١٦٣/٢)، وهو ما وافقه عليه ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ)، حيث يرى أن التصغير يجب أن يُعيد الكلمة إلى وزن الرباعي قبل تصغيرها(ينظر: ابن يعيش:١١٦/٥) . فيما يُعرّفه العكبري(ت٦١٦هـ) بأنه أسلوب للتحقير، وينقسم على ثلاثة أقسام: الأوّل تحقير ما يُتصوَّر عظيمًا نحو: (رجيل)، والثاني تقليل ما يُظن كثيرًا نحو: (دريهمات)، والثالث تقريب الزمن أو المسافة نحو: (قبيل العصر) (ينظر: ابن يعيش:١١٦/٥).

وفي تصغير الجموع، يفرق الواسطيّ بين جمع القلة وجمع الكثرة؛ فجمع القلة يُصغّر كما هو نحو: (أجمال) تصبح (أُجَيْمال)، لأنه يشبه المفرد في تفسير العدد، أما جمع الكثرة، فيُرد إلى مفرده ثم يُصغر، ثم يُعاد جمعه، نحو: (جعفر) التي تصغر إلى (جعيفر) ثم تجمع (جعيفرون)(

أبو نصر الواسطيّ:٢٥٥) أما في الأسماء المركبة نحو: (حضرموت و بعلبك)، فيرى الواسطيّ أن التصغير يُطبق على الجزء الأوّل فقط، كأن نقول: (حضير موت) (ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢٥٥) (٥). ويتفق معه سيبويه(ت١٨٠هـ)، حيث يعتبر أن التصغير يجب أن يقتصر على الصدر لأنه بمثابة المضاف، بينما العجز يكون بمثابة المضاف إليه(ينظر: سيبويه:٣/٤٥٤-٤٧٥) وفي تصغير الأسماء العددية والإضافية، يرى محمّد علي السراج أنه يتم تصغير الصدر فقط، فنقول : (عبيد الله) بدل (عبد الله), ولا تصغر الأسماء المبنية، باستثناء حالات نادرة نحو: (اللذيا واللتيا) لتصغير (الذي والتي) (ينظر: محمد علي السّراج :١٢٤) ويرى السيوطي(ت٩١١هـ) أن صيغة المصغر تشبه المكبر من حيث التركيب، ويختلفان في التقدير، فمثلًا عند تصغير نقول: (مبيطر ومسيطر)، تُحذف الياء أوّلا لأنها أوّلى بالحذف، ثم تُضاف ياء التصغير(ينظر: السيوطي:٢/١٥٨)

ثالثا- النســـــب

يرى أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) أن النسب إلى الأسماء يكون على نوعين: الأوّل يُبقى الاسم على حاله مع إضافة ياء مشددة مكسورة ما قبلها، نحو: (زيديّ) عند النسب إلى (زيد), وذلك للتمييز بين ياء النسب وياء الإضافة, فلو قيل: (زيديّ) دون التشديد لفُهم على أنه مضاف(ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢٤٢). أما سيبويه(ت١٨٠هـ) فقال: أن النسب إلى الأسماء التي تتكون من أربعة أحرف وتنتهي بياء مكسور ما قبلها يتطلب حذف الياء عند إضافة ياء النسب، حتّى لا يلتقي ساكنان, فمثلًا، النسب إلى (ناجية) يكون (ناجيّ)، تمامًا كما يُقال (أدْل) في النسب إلى (أدلى), أما إذا كان الاسم ثلاثيًا نحو: (هدى) فالنسب إليه يكون (هدويّ)،و لكن امتنعوا عن إظهار الياء بسبب الاستثقال(ينظر: سيبويه:٣/٣٤٠).

وفيما يخص الأسماء التي تنتهي بألف، يرى الواسطيّ أنها تُقلب واوًا في النسب، سواء أكانت الألف منقلبة عن واو أو ياء، نحو: (عصا) التي تصبح (عصوي) و (رحى) التي تصبح (رحوي)، لتجنب التقاء الياءات . وإذا كانت الألف رابعة، فإن كانت للتأنيث مثل (حبلى)، فإنها تُحذف في النسب ليصبح (حبلي)، ويجوز أيضًا (حبلوي), أما إذا كانت أصلية كما في (مرمى) و(مغزى)، فالأفضل قلبها واوًا، فيقال :(مرموي) و(مغزوي)، مع جواز حذفها تشبيهًا بـ(حبلى) (ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢٤٢). ويرى ابن هشام(ت٧٦١هـ) أنه عند النسب إلى اسم ينتهي بياء مشددة بعد ثلاثة أحرف أو أكثر، يُترك على حاله نحو: (كرسي) في النسب إلى (كرسي)، لكن التقدير يختلف، كما في (مرمي) التي أصلها (مرموي)، حيث قُلبت الواو ياءً ثم أُدغمت في الياء. وإذا وقعت بعد حرفين، تُحذف الأوّلى فقط، وتُقلب الثانية ألفًا، ثم تُحول إلى واو كما في (أمية) التي تصبح (أموي), أما إذا كانت بعد حرف واحد، فلا تُحذف، بل تُفتح الأوّلى وتُعاد إلى أصلها الواوي، كما في (طي) التي تصبح (طووي)(ينظر: ابن هشام:٤/٣٣٢).أما بالنسبة للأسماء التي تحتوي على ألف خامسة، فيرى أبو نصر الواسطيّ ضرورة حذفها كما في (قرقري) التي تصبح (قرقريّ)، لأن الحذف كان اختياريًا في الألف الرابعة، لكنه أصبح واجبًا في الخامسة(ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٣٤٣).

وقال سيبويه(ت١٨٠هـ): أنه عند النسب إلى الاسم الذي حُذفت فاؤه، فأنه لا يتم ردّها، نحو: (عده, وزنة)، فعند النسب إليهما نقول: (عديّ, و زنيّ)، وذلك لأن الفاء المحذوفة بعيدة عن ياء النسب، مما يجعل إعادتها غير ضرورية. كما أن ظهورها لن يؤثر كما تؤثر اللام عند النسب، فلا يُقال: (عدوي) حتّى لا يُضاف إلى الكلمة ما ليس منها، ويؤكد على ذلك استعمال التصغير. وفي النسب إلى (شية) و(شوي)، لم تُسكّن العين، كما لم تُسكّن الميم(ينظر :سيبويه:٣/٣١٩. ي:سيبويه:٣/٣١٩)، وهذا ما أيّده أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ)(ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢٤٧).

أما ابن السراج(ت٣١٦هـ)، فقد طرح رأيين حول النسب إلى الاسم الذي حُذفت فاؤه, وهما (ينظر: ابن السّراج:٣/٨٠)

الأوّل: أن تكون الفاء وحدها من حروف اللين.

الثاني :أن يجتمع في الكلمة حرفا لين، أي أن تكون الفاء واللام معتلّتين. في الحالة الأوّلى، لا تُرد الفاء عند النسب، نحو: (عدة, عديّ) و(زنة, زنيّ)، أما إذا كانت الفاء والعين معتلّتين، فإن الفاء تُرد عند النسب(ينظر: المصدر نفسه :٣/٨٠) واتفق العكبري(ت٦١٦هـ) مع سيبويه(ت١٨٠هـ) في عدم رد فاء الكلمة عند النسب(ينظر: محمد علي السّراج:٢/٦٠٥). بينما يرى الأخفش(ت ٢١٥هـ) أنه عند إعادة المحذوف، تعود الكلمة إلى أصلها، نحو: (وشْيّة)، حيث يُقال عند النسب: (وُشْيّ) (ينظر: جمال الدين الجياني:٢/٦٠).

النسب إلى (فَعيلة و فُعيلة):

ذهب أبو نصر الواسطيّ(ت٤٦٩هـ) إلى أنه عند النسب إلى الأسماء على وزن (فَعيلة و فُعيلة)، يجب حذف الياء مع الهاء، كما في: (حنيفة, حنفي)، و(خريبة, خربي), أما في الأسماء التي تنتهي بتاء وهي معتلّة، نحو: (طويلة)، فيُحذف التاء فقط، دون حذف الياء، نظرًا لعلّتها, وقد وافق ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) رأي الواسطيّ في ضرورة حذف الياء مع التاء عند النسب(ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢٤٩, وبابستي:١/٤٤٥).

ويرى الواسطيّ (ت٤٦٩هـ) أنه عند النسب إلى الأسماء المركبة، مثل حضرموت وبعلبك، يكون النسب إلى الجزء الأوّل، فيقال: (حضريّ، بعليّ), أما في الأسماء المضافة، نحو: (غلام زيد)، فالنسب يكون إلى الكلمة الأوّلى، إلا إذا أدى ذلك إلى التباس المعنى، ففي هذه الحالة يُنسب إلى الكلمة الثانية، كما في (ابن الزبير)، حيث يُقال: (زُبَيْرِيٌّ) (ينظر: أبو نصر الواسطيّ:٢٤٩) .

الخاتمـــــة

تناول البحث المسائل الصّوتية والصّرفية عند أبي نصر الواسطيّ، وقد شكّلت آراؤه رافدًا مهمًا في دراسة الصّوت وبنية الكلمة في العربية.

وقد توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيص أبرزها في الآتي:

١. أن أبا نصر الواسطيّ كان ذا اهتمام كبير بالمسائل الصّوتية، حيث تناول ظواهر مثل الإمالة، والمدّ والقصر، وعلّلها تعليلًا دقيقًا، متكئًا على صفات الحروف ومخارجها، ومتأثرًا بالاتجاه البصري في كثير من المواضع.

٢. لم يقتصر الواسطي على النقل، بل قدّم اجتهادات واضحة، تمثلت في ترجيحاته لبعض الآراء، وتعليلاته الخاصة لبعض الظواهر الصّوتية والصّرفية، ما يدل على استقلاليته الفكرية ونضج رؤيته اللغوية.

٣. الجانب الصّرفي في آرائه أظهر وعيًا ببنية الكلمة وتحوّلاتها، إذ عالج أبو نصر موضوعات التصغير، والاشتقاق، والإعلال، والإبدال، وفق منهج يوازن بين السماع والقياس.

٤. تُظهر دراسته ميلًا إلى التوفيق بين مدرستي البصرة والكوفة، مع وضوح تأثير المدّرسة البصرية في أسلوبه وتحليلاته، لكنه لم يتوانَ عن الأخذ من المدّرسة الكوفية إذا وجد في رأيها وجاهة لغوية.

وبناءً على ما سبق، فإن شخصية أبي نصر الواسطيّ تستحق مزيدًا من البحث والدراسة، لما تمثّله من حلقة علمية تربط بين مدارس اللغة في القرون الهجرية الأوّلى، وتُسهم في إثراء فهمنا لتاريخ علم اللغة العربي وتطور مسائله الصّوتية والصّرفية.

ثبت: المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١.أحكام المد والقصر عند القراء السبعة، محيى الدين محمد عطية،٢٠١٦ .

٢.ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٣.إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدباء ،ياقوت الحموي، راجعته وزارة المعارف العمومية ، مصر، ط٢ ، ١٩٢٢م .

٤.إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، أبو العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي (ت ٥٢١ هـ)،تحقيق : د عثمان محمود غزال، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٥.الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، ط٢، ٢٠٠٧.

٦.إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، أبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي ،دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.

٧.الأصول في النحو، ابن السراج (ت ٥٨٤ هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط دت.

٨.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ – ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٩.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق بركات يوسف عبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ط١.

١٠.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م)، تحقيق محمد أمين الخفاجي ، مطبعة السعادة ، (مصر ، ١٣٢٦هـ).

١١.التطبيق الصرفي، عبده الراجحي(ت ١٤٣١ هـ) ، دار النهضة العربية، ط١

تيسير الرحمن في تجويد القرآن، سعاد عبد الحميد، دار التقوى، ط١، ٢٠٠٩.

١٢.حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م، ط١.

١٣.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ط، دت.

١٤.الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، أبو عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح، آل موسى فَرَج الناصري التكريتي، ط٢.

١٥.شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيليس الهمداني المصري، (١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م)، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد دار التراث / القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة، ط٢

١٦.شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

١٧.شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد الواسطي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٢٠، ط١

١٨.شرح جمع الأصول في مشهور المنقول في القراءات العشرة، محمد بن عبده غروي، تحقيق إدريس بن علي الأمين، جامعة أم القرى– المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦م –١٤٣٧هـ.

١٩. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض

٢٠.غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر (ت ١٤٢٤ هـ)، القاهرة، ط٧.

٢١.غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ), مكتبة ابن تيمية، ط١.

٢٢.الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١ ، ٢٠١٠ م

٢٣.الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قبش، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع – بيروت، ط٢، ١٣٩٩ هـ, ١٩٧٩م

٢٤.الكتاب، سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دار الجيل، بيروت، ط١، دت.

٢٥.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ابن حجر أبو الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بيروت، دار أحياء التراث العربي، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م) .

٢٦.كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد بغداد، ط١.

٢٧.الكنز في القراءات العشر ابن الوجيه الواسطي(ت ٤٧٥ هـ)، تحقيق: هناء الحمسي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨.

٢٨.اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج، تحقيق : خير الدين شمسي باشا، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٢٩.لسان العرب, ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور العمري (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، (بيروت – د. ت)

٣٠.المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوّال بابستي، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٣ هـ.

٣١.معجم المؤلفين، كحالة، عمر رضا(ت ١٤٠٣ هـ) تراجم مصنفي العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٣٢. مقاييس اللغة، ابن فارس(ت ٣٩٥ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي(د.ت).

٣٣.المقتضب، المبرد(ت ٢٨٥ هـ)، دار الكتاب المصري ن القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ١٣٣٩هـ.

٣٤.المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، شرح أبي يحيى زكريا الأنصاري، ملا علي القاري، ط١.

٣٥.النشر في القراءات العشر, ابن الجزري، محمد. (ت ٨٣٣ هـ)، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، (د.ت).

٣٥.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي(ت ٩١١ هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ،(د ط)،(د ت).